التحوط الاستراتيجي وسياسات الدول الصغيرة:
دراسة لسياسة الإمارات إزاء إيران وإسرائيل منذ 2019

د. رحاب السيد رجب حسن *

مستخلص

تهدف هذه الدراسة إلى بحث سياسة دولة الإمارات كدولة صغيرة تتبع استراتيجية التحوط الاستراتيجي في سياستها الخارجية، وتقيم شراكات متنوعة مع أقطاب متضادة، بما قد يسبب تحديًا مستقبلًا في السياسة الخارجية للدولة، نتيجة التهديدات الإقليمية الإيرانية والهجمات التي شنها وكلائها في عام 2019 على ناقلات النفط والمنشآت السعودية، اتجهت الإمارات إلى الحوار مع إيران خلال الزيارة التي قام بها "طحنون بن زايد آل نهيان" مستشار الأمن القومي الإماراتي إلى طهران في ديسمبر 2021، وأعادت سفيرها إلى طهران في أغسطس 2022 لتتبع الإمارات سياسة التحوط الاستراتيجي لإدارة التوترات مع إيران من ناحية، ومن ناحية ثانية اتجهت إلى التطبيع مع إسرائيل لتعزيز وموازنة النفوذ، ومواجهة التهديدات الإقليمية الإيرانية، خاصة أن لإسرائيل والإمارات أهدافًا مشتركة ومصالح متبادلة بخفض النفوذ الإيراني في المنطقة، وباتت هذه الدول تدرك مسؤولية تحمل عبء إدارة الأمن الإقليمي، وبالرغم من ذلك تتخوف الإمارات من أي هجمات إسرائيلية ضد إيران أو العكس، خاصة أنها تتمتع بعلاقات تجارية هامة مع طهران، ومن ثم تتحوط لذلك بتعزيز هذه الشراكة التجارية، وفتح مجالات للحوار مع إيران.

وعليه تسعى الدراسة إلى بحث سياسة التحوط الاستراتيجي الإماراتي تجاه إيران وإسرائيل وذلك من خلال ثلاثة محاور؛ يتناول المحور الأول مفهوم الدول الصغيرة، بينما يتناول الثاني السياسة الخارجية للدول الصغيرة في ضوء المنظور الواقعي، وأخيراً يتناول المحور الثالث التحوط الاستراتيجي في سياسة الإمارات تجاه إسرائيل وإيران.

كلمات مفتاحية:الدول الصغيرة،الإمارات، النظرية الواقعية، السياسة الخارجية، التحوط الاستراتيجي.

* باحث أول بوحدة الدراسات العربية والإقليمية – المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

- Email: rehabelziady959@gmail.com

Abstract:

This study aims to examine the policy of the United Arab Emirates (UAE) as a small country that pursues a strategy of hedging and balance in its foreign policy and forms various alliances with opposing poles, which could potentially pose a future challenge to its foreign policy .

Given the regional threats posed by Iran and the attacks carried out by its proxies on oil tankers and Saudi Arabian facilities in 2019, the UAE opted for diplomatic dialogue with Iran, which was evidenced by UAE National Security Advisor Tahnoun bin Zayed Al-Nahyan's visit to Tehran in December 2021 and the reinstatement of Abu Dhabi's ambassador to Tehran in August 2022, reflecting its strategic approach to managing tensions with Tehran through a policy of strategic hedging. On the other hand, Abu Dhabi pursued a strategy of normalising relations with Israel in order to strengthen influence, counterbalance Iranian sway, and address Iranian threats in the region, driven by the shared objectives and mutual interests of Israel and the UAE in diminishing Iranian influence in the region and their realisation of the need to shoulder the responsibility of managing regional security. Notwithstanding this, the UAE harbours concerns regarding potential Israeli or Iranian counteroffensives, particularly given the significance of its trade relations with Tehran. To mitigate this, the UAE fortifies its trade partnership with Iran and facilitates avenues for dialogue.

Accordingly, this study endeavours to analyse the United Arab Emirates' strategic hedging approach towards Iran and Israel. This will be accomplished by focusing on three axes: the first looks at the definition of a small state; the second scrutinises the foreign policies of small states from a realist standpoint; and the third evaluates the strategic hedging component of the UAE's policy towards Iran and Israel.

Key Words: **Small states, UAE, realist theory, Foreign policy, Strategic hedging.**

مقدمـــة:

تقيم الإمارات كدولة صغيرة شراكات متنوعة مع أقطاب متضادة وتحديدًا مع إسرائيل وإيران، وبالرغم من توقيع اتفاق التطبيع مع إسرائيل في أغسطس 2020، إلا أنها تسعي إلى تعزيز العلاقات مع إيران وخفض التوترات معها، حيث قام "طحنون بن زايد" مستشار الأمن القومي بزيارة إلى طهران في ديسمبر ٢٠٢١والتقى بنظيره الإيراني فضلاً عن الرئيس الإيراني ، وكانت الإمارات من بين الدول الرافضة للانخراط في ترتيبات أمنية بمشاركة إسرائيل في مواجهة إيران وذلك خلال الجولة التي قام بها الرئيس الأمريكي "جو بايدن" إلى منطقة الشرق الأوسط خلال الفترة من13–16 يوليو 2022، وقال "أنور قرقاش" مستشار الشئون الدبلوماسية للرئيس الإماراتي في 15 يوليو 2023 أي في اليوم الذى وصل فيه الرئيس بايدن إلى السعودية إن "الإمارات بصدد إرسال سفير إلى طهران وتريد إعادة بناء العلاقات معها، ولن تكون جزءاً من محور ضد إيران" وهو ما حدث بالفعل بعودة السفير الإماراتي إلى طهران في 21 أغسطس 2022، عقب اتفاق بكين بين السعودية وإيران في 10 مارس 2023.

لذلك تشير التحركات الإماراتية كنموذج للدولة الصغيرة إلى اتجاه لخفض التوترات في سياستها الإقليمية، وتنويع الشراكات وتعزيز مكانة الدولة خارجيًا بالدخول في تحالفات مختلفة، لكن ما مدي التماسك في هذه السياسة خاصة أن الشراكات التي تقيمها مع أقطاب متضادة، ولكل منها مصالح مختلفة سواء إسرائيل أو إيران، بما يفرض تحديًا مستقبلًا أمام الإمارات في سياستها الخارجية، فهل بمقدور الإمارات المحافظة على تماسك هذه السياسة والاستمرار في إقامة شراكات متنوعة مع أقطاب متضادة؟

ومن ثم تسعى الدراسة إلى الإجابة على هذا التساؤل من خلال المحاور الآتية:

- **المحور الأول: مفهوم الدول الصغيرة.**
- **المحور الثاني: السياسة الخارجية للدول الصغيرة في ضوء المنظور الواقعي.**
- **المحور الثالث: التحوط الاستراتيجي في سياسة الإمارات تجاه إسرائيل وإيران.**

المحور الأول: مفهوم الدول الصغيرة

ويتضمن هذا المحور تعريف الدول الصغيرة، ومعايير تصنيفها، والفرق بين الدول الصغيرة والمتوسطة والعظمى والكبرى.

أ. تعريف الدول الصغيرة:

بدأ ظهور الدول الصغيرة بعد الحرب العالمية الثانية، وبعد ظهور كتاب "بيرتن بينيدكت" مشكلة المناطق الأصغر في عام 1967 ومع ازدياد الاهتمام بها تعددت تعريفات الدول الصغيرة.

وتستخدم الأمم المتحدة معايير متعددة لتحديد الدول الصغيرة، فهي دول مستقلة تتسم بأنها كيانات صغيرة جداً في المساحة، وعدد السكان، والموارد البشرية والاقتصادية، وتعرفها على أنها تلك الدول التي يقل عدد سكانها عن عشرة ملايين نسمة، ويتراوح هذا العدد ما بين عشرة آلاف إلى عشرة ملايين، وهناك حوالى 13 دولة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تعد من الدول الصغيرة جداً، إذ يبلغ عدد سكانها أقل من مائة ألف، بينما يتراوح عدد سكان 15 دولة عضو بين مائة ألف وخمسمائة ألف نسمة، كما أن البنك الدولي يصنف الدول التي يقدر عدد سكانها بحوالي مليون ونصف على أنها دول صغيرة[1].

وتتعدد التعريفات النظرية للدول الصغيرة إذ يعرفها "ر.د.كوهين" بأنها دول يعتبر قادتها أنها لن تستطيع أن تكون أبداً ذات تأثير في النظام الدولي إذا عملت وحيدة أو ضمن مجموعة صغيرة، ويحذو "روبرت روشتاين" حذو كوهين فيرى أن الدولة الصغيرة هي "قوة صغيرة تعترف بأنها لا تستطيع الحصول على الأمن باستخدام قواتها الذاتية بالدرجة الأولي، وأن عليها الاعتماد أساساً على معونة دول أخرى أو مؤسسات أخرى أو عمليات أو تطورات أخرى من أجل ذلك"، بينما يركز آخرون على الاعتبار الكمي مثل "باتريشا و"هولغموت بلير"، فهم يؤكدون على الإحصاءات السكانية في تحديد الدولة الصغيرة، ويحددون الرقم ما دون 300 ألف نسمة لاعتبار دولة ما دولة صغيرة، بينما يحدد "هاربرت" رقم مليون نسمة أو أقل، بينما يحدد البعض مثل "كوزنتس" بأن الدولة الصغيرة هي دولة مستقلة ذات سيادة يبلغ عدد سكانها عشرة ملايين نسمة أو أقل[2].

ويقسم "جان لوك فيلوت" الدول إلى أربع فئات؛ قوى كبري ومتوسطة وصغيرة وأصغر (صغري)، ويستخدم مؤشرين لتحديد حجم الدولة وهما السكان والناتج المحلى الخام. وتعتبر من القوى الكبرى تلك الدول التي تحتل المراتب العليا بالنسبة لثلاثة مؤشرات تشمل السكان، والناتج المحلى، وحجم القوة العسكرية، أما القوى المتوسطة فتشمل دولاً لديها على الأقل مؤشر واحد من السكان والناتج المحلى. أما القوى الصغيرة فلها على الأقل مؤشر واحد أي عدد سكان يقل عددهم عن 10 ملايين أو ناتج محلى يبلغ 2000 مليون

دولار"، أما القوى الأصغر ويكون عدد سكانها 5 ملايين أو أقل وناتجها المحلى 1000 مليون دولار على الأقل.

ويعتقد "موريس إيست" أن سلوك السياسة الخارجية للدولة يشكل معياراً هاماً في تحديد صغرها من حيث أن مشاركتها تكون متدنية المستوى في شؤون العالم، بينما تكون عالية المستوى فيما يتعلق بالنشاط في المنظمات القائمة بين حكومات متعددة، ومستويات عالية من دعم القواعد القانونية الدولية، وتجنب السلوك والسياسات التي تميل إلى عزل الدول الأقوى في النظام الدولي، وتجنب استخدام القوة كأسلوب لإدارة شؤون الدولة الخارجية، والتحرك في مجال وظيفي وجغرافي ضيق من الاهتمام بنشاطات السياسة الخارجية، بالإضافة إلى استخدام متكرر للدوافع الأخلاقية في القضايا الدولية[3]. وعليه يمكن أن يكون التعريف الجامع للدول الصغيرة أنها "دول ذات مساحة صغيرة، وناتج وطني ضئيل، وعدد سكان صغير، ومستوى متدن من القدرة العسكرية".

كذلك يحتل الموقع الجغرافي والخلفية التاريخية أهمية كبيرة في فهم السياسة الخارجية للدول الصغيرة، ومن الضروري فهم الديناميكية النفسية لقادة هذه الدول وصانعي قراراتها، الذين قاسى العديد منهم من الحكم الاستعماري بشكل مباشر، ويؤثر حجم السكان ومدى تطورهم على السياسة الخارجية للدولة، وهذا يصبح أكثر صحة في حالة الدولة الصغيرة المتخلفة، حيث تكون خيارات السياسة الخارجية محدودة جداً، وعادة ما تكون وزارات الخارجية في هذه الدول مفتقرة إلى العدد الكافي من العاملين سواء في الجهاز الإداري أو الدبلوماسي، وهناك دول لها عدد صغير من السفارات في الخارج، وغالباً ما تكون مصادر معلوماتها محدودة، وكثيرًا ما تسيطر أو تهيمن عليها مصالح أجنبية[4]. لذلك فإن السياسة الخارجية للدول الصغيرة هي عبارة عن رد فعل للأحداث الخارجية داخل النظام الدولي وليس لدى هذه الدول إلا القليل أو لا شيء من التخطيط الطويل أو الطارئ لمواجهة حالات الأزمات، ويرى "هولستي" أن الدول الصغرى هي هدف أكثر منها صاحبة دور في النظام الدولي. بينما يرى "روبرت غود" أن السياسة الخارجية للدول الصغيرة هي جزء من مهمة بناء الدولة، وأنها تخدم أربعة أغراض هي؛ استمرار الثورة ضد الحكم الاستعماري، وتثبيت هوية الدولة الجديدة، والمحافظة على بقاء السلطة واستمرارها، وتخفيف النفوذ الأجنبي، ويرى "فيتال" أن الدولة الصغيرة أكثر قابلية للتعرض للضغوط، وأكثر ميلاً للاستسلام أمام أفعال التوتر، وأكثر محدودية فيما يتعلق بالخيارات السياسية المطروحة عليها، وأكثر عرضة لترابط أوثق بين الشؤون الداخلية والخارجية[5].

ونظراً للمبالغة في تقدير الحجم كمكون للقوة يقترح "ثورهالسون" مجموعة من العوامل ذات الصلة لتحديد الحجم منها؛ الحجم الثابت ويشمل السكان والإقليم، والحجم الإقليمي ويشمل السيادة أي قدرة الدولة الصغيرة على الحفاظ على السيادة على أراضيها، وحكمها بكفاءة، بينما يشير الحجم السياسي إلى القدرات العسكرية والإدارية للدولة، وقدرتها على تحقيق إجماع حول سياستها الخارجية والتماسك الداخلي لمعالجة المشكلات

المختلفة، بالإضافة إلى الحجم الاقتصادي ويشمل الناتج المحلى الإجمالي والوضع التنموي، بينما يشير الحجم الإدراكي إلى الخطاب السياسي، والتصورات الذاتية التي يمتلكها القادة والنخب والمواطنين لدولهم، وكذلك تصورات الجهات الفاعلة الخارجية للدولة، وكيف ينظر الفاعلون في الداخل والخارج إلى الدولة، وأخيراً حجم التفضيل preference size ويتضمن الأفكار والطموحات والأولويات المحددة التي تمتلكها النخب فيما يتعلق بدور دولها في المجتمع الدولي. وتوجد بعض الدول الصغيرة التي تمارس نفوذاً من خلال القوة الناعمة في قضايا مثل البيئة، وحقوق الإنسان، وحقوق المرأة، وحل النزاعات، والقضايا الإنسانية والإنمائية[6].

وقد يكون لدول صغيرة تأثير لا يتناسب مع حجمها، ويلعب معظم هذه الدول دوراً نشطاً في المنظمات الدولية، وغالباً ما تعمل على استضافة مقرات المنظمات ووضع مواطنيها في مناصب قيادية رئيسية. كما تتبنى هذه الدول استراتيجيات ذكية مثل الدبلوماسية والمزايا الاقتصادية النسبية، وتعتمد على التحالفات العسكرية في مواجهة التهديدات ولتحقيق الأمن، كما أن امتلاك القوة أو القدرات ليس مرادفاً لممارسة التأثير، ويمكن للدول الصغيرة استخدام قوتها الناعمة بطرق ذكية لتعزيز مصالحها[7].

ويجادل بعض الأدبيات بأن الدول الصغيرة لديها عدد أقل من الأدوات الاقتصادية أو العسكرية التي تعتمد عليها، ومن ثم فهي تركز بشكل أكبر على القانون الدولي في سياستها الخارجية، ذلك لأن الدفاع عن القانون الدولي يصب بقوة في مصالح الدول الصغيرة، وتمثل الدول الصغيرة الأغلبية العددية للدول الأعضاء في الأمم المتحدة، ويرى البعض أن مشاركتها في مجلس الأمن الدولي تساهم في إضفاء الشرعية عليه من خلال إضافة منظور العضوية الأوسع للأمم المتحدة إلى المناقشات حول السلام والأمن الدوليين التي غالباً ما تهيمن عليها الدول الخمس دائمة العضوية.

وتمثل بعض قرارات مجلس الأمن أهمية وجودية بالنسبة للدول الصغيرة، ففي عام 1990 عندما احتل العراق الكويت كان رد فعل المجتمع الدولي من خلال مجلس الأمن بالسماح باستخدام القوة العسكرية للضغط على العراق للانسحاب، لذلك يمثل احترام أحكام ميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي أمراً هاماً بالنسبة لجميع الدول ولاسيما الدول الصغيرة، فمبادئ الميثاق بمثابة خط الدفاع الأول لهذه الدول[8]، وتتبنى الدول الصغيرة بعض الاستراتيجيات؛ منها تحديد الأولويات واستخدام القوة الناعمة أو المعيارية، واستغلال الفرص مثل رئاسة المفاوضات أو العمل كرئيس لمنظمة دولية، وبالإضافة إلى الظروف الهيكلية والتهديدات الخارجية هناك بعض العوامل المحلية أو الداخلية التي تسهم في تشكيل السياسة الخارجية للدول الصغيرة مثل الهوية والجوانب النفسية لعملية صنع القرار، وتصورات قادة الدول لدور دولتهم على الساحة الدولية، كما تتعلم الدول الصغيرة من التجارب السابقة وتكيف سياستها الخارجية وفقا للدروس المستفادة منها[9].

ب. التصنيف الرباعي للدول:

ثمة تصنيف رباعي للدول إلى عظمي وكبرى ومتوسطة وصغيرة على النحو التالي:

ويشترط في القوة العظمى أو القطبية **Great Power** أن تمتلك قدراً كبيراً من الموارد أو القدرات التي تستخدمها لتحقيق غايتها، وتتفوق في جميع العناصر المكونة لقوة الدولة المحددة تقليدياً؛ كحجم السكان، والإقليم، والموارد، والقدرة الاقتصادية، والقوة العسكرية، والاستقرار السياسي والكفاءة. أما القوة الكبرى **Major Power** فهي قوة عظمى من المرتبة الثانية وقدراتها على إبراز قوتها أدنى من تلك التي تتمتع بها القوى القطبية، ويمكن للقوى الكبرى أن تمارس تأثيراً كبيراً ليس فقط على توازنات القوى الإقليمية، ولكن أيضاً على توازن القوى العالمي، باعتبار أنها**supporters** (مؤيدة) تتحمل نصيباً من المسؤوليات المرتبطة بديناميات النظام العالمي أو أنها**spoilers** تسعى إلى تغيير الوضع القائم وإحلال وضع آخر محله، وثمة نوع ثالث من القوى الكبرى يمكن تسميته بالدول غير المسؤولة **shirkers** وهي تلك التي ترغب في التمتع بامتيازات القوى الكبرى دون استعداد لتحمل تكلفة القيام بدور عالمي، وتمتلك القوى الكبرى قدرات عسكرية كافية لردع معظم الدول في النظام، لكن الجدير بالإشارة أن معظم القوى الكبرى دول ذات قدرات نووية، لكن امتلاك الأسلحة النووية وحدها لا يجعلها قوى عظمى مثل كوريا الشمالية وإسرائيل وباكستان، فهي دول نووية لكنها ليست قوى عظمى، ومن ناحية ثانية فإن غياب الأسلحة النووية لا يمنع الدولة من أن تصبح قوة كبرى مثل اليابان[10].

وتضم القوى المتوسطة مجموعة من الدول ليست قوى عظمى ولا صغيرة من حيث الأرض أو السكان أو كليهما، ومن القوى المتوسطة دول متقدمة مثل كوريا الجنوبية وأخرى نامية مثل مصر وإندونيسيا، وتميل القوى المتوسطة إلى لعب أدوار أكثر وضوحاً داخل مناطقها حيث تكمن مصالحها المباشرة، اعتماداً على مجموعة من العوامل بما في ذلك توازن القوى الإقليمي والعالمي، وموقعها الجغرافي، والطبيعة الأيديولوجية لنظامها والمخاوف والطموحات السياسية لقادتها، ويمكن لقوة متوسطة القيام داخل منطقتها بدور الموازن لاستقرار النظام الإقليمي عندما يكون في حالة عدم توزان أو ترجيح كفة الميزان لصالح إحدى القوى أو الائتلافات الإقليمية الكبرى، أو القيام بأدوار بعيداً عن الآخرين لمصلحتها الخاصة.

وفى هذا السياق؛ تتسم العلاقة بين القوى العظمى والمتوسطة بالغموض، ومن الصعب التوصل إلى تعميمات بشأنها إذ يسعى بعض القوى المتوسطة التي ترى أن اختراق القوى العظمى في المنطقة يهدد سيادتها إلى تعظيم استقلاليتها من خلال إقامة التحالفات لموازنة النفوذ الإقليمي لهذه الدول، مثال على ذلك موقف إيران تجاه الولايات المتحدة منذ نهاية الحرب الباردة، الأمر الذي يوضح سبب تصرفها بشأن مسائل السياسة الإقليمية لتشكيل توازن القوى في الشرق الأوسط. ومن ثم فإن العلاقة بين القوة العظمى

والمتوسطة مرهونة بعدة عوامل منها؛ طبيعة القضية المعنية والقوى المحلية داخل الدولة، والقرب الجغرافي، والصلات الثقافية والأيدلوجية. وهناك قوى متوسطة صاعدة تكون مدركة لقوتها ويحركها الطموح لزيادة تأثيرها في عالم تسوده القوى العظمى المهيمنة، لذلك يمكن أن تحتل القوى المتوسطة مكانة خاصة في العلاقات الدولية إذا نجحت في تحقيق طموحها هذا، ويرى "روبرت كوهين" أن القوى المتوسطة هي دول يرى قادتها أنها لا تستطيع التصرف بمفردها بفاعلية، ولكن لها تأثيراً منهجياً في مجموعة صغيرة من الدول أو من خلال المؤسسات الدولية، وتلعب القوى المتوسطة دوراً هاما في حماية النظام الدولي وتعمل كشريكة في أنشطة إدارة النزاعات الدولية مثل عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة[11].

بينما تعد الدول الصغيرة من بين أضعف الدول في النظام الدولي، وتكون ضعيفة نظراً لأن اقتصادها متراجع وسكانها يعانون من الفقر المزمن، أو غير قادرة على القيام بدور الدولة أو تحقيق السيطرة الداخلية، بمعنى أن النظام الحاكم يمتلك مجرد سيادة قانونية وليست فعلية، ولا تستطيع الدولة ممارسة أو إبراز قوتها العسكرية على حدودها الخارجية. ولا يعنى فقر الدولة "الضعف" بالضرورة، فمن بين أكثر من 70 دولة منخفضة الدخل في العالم، هناك حوالي 50 دولة ضعيفة في أداء ثلاث وظائف؛ من حيث تحقيق الأمن وتوفير الخدمات وحماية الحريات المدنية الأساسية. ومن الدول الفاشلة الصومال والسودان فهذه الدول تفتقر إلى المؤسسات والتماسك الداخلي لأداء أبسط وظائف الدولة المتمثلة في توفير الأمن، والنظام، والحاجات الاقتصادية، وحقوق الإنسان. لذلك فالدول الضعيفة تكون قاصرة في واحد أو اثنين من هذه المجالات. وبالرغم من ذلك ليست كل القوى الصغيرة فقيرة، ويمكن تصنيف الدولة التي تمتلك نسبة كبيرة من إجمالي الناتج المحلى العالمي كقوة ثانوية رغم أنها صغيرة من حيث عدد السكان أو الإقليم أو كليهما[12]، وهو ما يمكن أن ينطبق على الإمارات وفقًا للتحليل التالي.

وفقاً للمعايير التي أجمعت عليها الأدبيات النظرية حول مقومات مفهوم الدول الصغيرة فإن الإمارات تشترك في بعض منها كحجم السكان، إلا أنها تختلف في معايير أخرى كونها دولة صغيرة وغنية وذات قيادة تمتلك رؤية لأمن الدولة وبقائها، ولعب دور مؤثر في محيطها ومن ثم تعزيز مصالحها من خلال مقدراتها الاقتصادية والمالية وأدواتها الدبلوماسية والعسكرية، وبمراجعة تصنيف الإمارات في بعض المؤشرات الدولية نجد أنها الأولى في تصنيف القوة الناعمة للعام 2020، والأولى عربياً التي أرسلت مهمة علمية إلى المريخ[13]. وتأتى في المرتبة (7) إقليمياً[14]و(36) عالمياً من حيث القدرات العسكرية وفقاً لتصنيف جلوبال فاير باور لعام 2022 بعد كل من مصر(12) وتركيا(13) وإيران(١٤) وإسرائيل(18) والسعودية(20) والجزائر(31)[15]. كما أن احتياطاتها الضخمة من الطاقة مكنتها من استخدام الأداة الاقتصادية في سياستها الخارجية، فقد مثلت ثاني أكبر اقتصاد عربي بناتج محلي إجمالي بلغ 507.5مليار دولار في عام2022[16]، وفقاً

لتقديرات البنك الدولي بعد السعودية (1.108.148) وهو وضع يوفر لها القدرة على استخدام المساعدات الاقتصادية كأداة في سياستها الخارجية، وقد بلغت قيمة المساعدات الخارجية الإماراتية 2.79 مليار دولار في عام2020. وتمتلك الإمارات جيشاً قوامه 64 ألف جندي.

المحور الثاني: السياسة الخارجية للدول الصغيرة في ضوء المنظور الواقعي:

تعود جذور المدرسة الواقعية إلى أفكار الفيلسوف اليوناني "سوثيديديس" الذي يرى أن التوسعات الاستعمارية لأثينا وقدراتها مقابل تخوف إسبرطة من الغزو كانت الدافع الرئيسي لاندلاع حرب البيلوبونيز التي دامت لأكثر من ربع قرن من الزمان، وكذلك أفكار "ميكافيلي" في القرن السادس عشر التي ترتكز على مبدأ القوة، وأفكار "توماس هوبز" في القرن السابع عشر الذي شهد سلسلة من الحروب الدينية بين الكاثوليك والبروتستانت بأوروبا، والتي استمرت لمدة ثلاثين عاماً 1618-1648 وانتهت بصلح وستفاليا.

أ. **الواقعية الكلاسيكية**: ظهرت الواقعية الكلاسيكية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية لتفسير المستجدات الدولية التي عجزت عن تفسيرها افتراضات المدرسة المثالية خاصة مبدأ الأمن الجماعي من خلال إنشاء المنظمات وإبرام المعاهدات الدولية، وكان ذلك الظهور على يد "هانز مورجنيثاو" في كتابه الشهير "السياسة بين الأمم: الصراع من أجل القوة والسلام" عام 1948

وترى الواقعية أن السياسة الدولية تسودها الصراعات والحروب الدولية من أجل القوة، وأن الطبيعة البشرية الباحثة عن القوة هي الدافع الرئيسي وراء الصراعات الدولية جراء سعي الدول الكبرى إلى القوة، والتنافس عليها لتحقيق مصلحتها القومية المتمثلة في الأمن، والبقاء والسيطرة على قمة النظام الدولي الذى يتسم بالفوضى[17].

وتفترض الواقعية أن الدول الصغيرة يجب أن تتصرف بطريقة أكثر انسجاماً لأنها تفتقر إلى المساحة التي تسمح لقادتها باتخاذ قرارات تحقق أمن دولتها، ونظراً لضعف الدولة فهي تسعى للحصول على القوة لحماية نفسها، بالإضافة إلى أن دور الدول الصغيرة مقيد في السياسة الدولية، وغالباً ما تكون أدوات في يد القوى العظمي التي تعتمد عليها الدول الصغيرة لتحقيق أمنها، ونظراً لافتقار الدول الصغيرة إلى القوة العسكرية والدبلوماسية والاقتصادية فهي معرضة للإكراه، لذلك تلجأ إلى تشكيل تحالفات للحفاظ على البقاء، وضمان الحماية التي توفرها لها القوى الكبرى بشرط أن تخدم مصالح الأخيرة[18].

وتفترض الواقعية أن الدولة هي الفاعل الرئيسي في السياسة الدولية وتتسم بالرشادة والعقلانية في قراراتها وفق حسابات المكسب والخسارة، وتواجه الدولة العالم الخارجي كفاعل وحدوي، لذلك لا تؤثر التغيرات في بيئتها الداخلية على سلوكها الخارجي الخاص بتحقيق أمنها في ظل نظام دولي فوضوي ومن ثم تسعي للحصول على القوة، وتنظر الواقعية إلى الطبيعة الإنسانية نظرة متشائمة وتستنتج منها افتراضًا حول طبيعة

الدول وسلوكها، إذ يعيش الإنسان في إطار بيئة تتسم بالصراع المستمر مع أقرانه للحفاظ على ذاته، كذلك الحال بالنسبة للدولة التي تتحرك في ظل نظام يتسم بالفوضى، بما يجعلها في صراع مستمر من أجل البقاء، وتحقيق مصلحتها القومية، لذلك فإن ما يحدث داخل الدولة غير هام، وإنما تسعي الدولة إلى الاستحواذ على أكبر قدر من القوة.

ويركز المنظور الواقعي على قدرات الدولة التي تؤثر على ضمان أمنها وبقائها، والدول الضعيفة ذات القدرات المحدودة لها تأثير ضئيل إلا إذا تحالفت مع قوى أخرى، لذلك غالبًا ما تلجأ الدول الصغيرة إلى التحالف مع قوى عظمى، ويمكن اعتبار الدولة قوية في المجال الاقتصادي إذ كانت متقدمة صناعياً، أو تمتلك موارد للطاقة مثل كبار منتجي النفط في الشرق الأوسط، وهناك دول صغيرة لكنها تمارس نفوذها وفقا للقوة الذكية سواء بتطويرها لقدراتها أو لعبها دور الوسيط ومعرفتها لمواردها وقدرتها على توظيفها وتحقيق أهدافها الوطنية، لذلك قد تمارس سياسة خارجية فعالة ومؤثرة إذ امتلكت الموارد، كما أن هناك عوامل أخرى مثل إرادة القادة ودور المعارضة والقيود البيروقراطية تؤثر في السياسة الخارجية للدولة[19].

وتلعب المتغيرات على مستوى الدولة دوراً في تفسير سلوك السياسة الخارجية للدول الصغيرة، وتعمل هذه الدول على تحقيق التوازن خاصة في ظل مساهمة أيدلوجية النخبة في صنع السياسة الخارجية من خلال إدراك التهديدات والفرص المادية، وتلعب أفكار النخبة والهويات دوراً في تفسير سلوك السياسة الخارجية، إذ تجادل الواقعية بأن العوامل الفكرية أقل أهمية خاصة في حال تهديد الأمن القومي للدولة، لكن بعض الأدبيات يجادل بأن أفكار النخبة وتفضيلاتها وهوياتها تلعب دوراً كبيراً في فهم سلوك السياسة الخارجية بالتركيز على أفكار النخبة حول هوية الدولة وأهدافها، إذ لا يمكن تجاهل آراء النخبة حول التحديات والفرص الخارجية. فمن الممكن أن تؤثر أفكار النخبة على اتجاه السياسة الخارجية ونطاقها، وفقاً للكيفية التي تنظر بها إلى التحديات أو التهديدات، وما يتعلق بتفضيلات الدولة للتحالف مع الدول التي تتوافق معها في المصالح، وتعمل على تحقيق التوازن ضد الدول ذات الأنظمة التي تشكل تهديداً، إذ أن الدول تحدد التهديدات وفقاً لتوافق الأنظمة وانتماءاتها الأيدلوجية[20].

وتتمثل افتراضات الواقعية في:

- الدولة هي الفاعل الرئيسي في السياسة الدولية وتستند في اتخاذ قراراتها على نظرية الربح والخسارة، وهي فاعل وحدوي أي أنها تواجه العالم الخارجي كوحدة مندمجة، وبالتالي لا تؤثر التغيرات والعوامل الداخلية على سلوكها الخارجي.
- النظام الدولي نظام فوضوي، يقوم على مفهومي المصلحة والقوة كمفاهيم رئيسية في العلاقات الدولية.
- الاعتماد على الذات هو الوسيلة المثلي لتحقيق الأمن والبقاء.
- هدف الدول الكبرى البقاء كقوة وتحقيق الأمن.

- آلية توازن القوى هي السبيل لإدامة السلام، ومنع اندلاع الصراعات والحروب.

ب. الواقعية الجديدة: ومع ظهور الدول الصغيرة بعد الحرب الباردة لم تقدم الواقعية تفسيراً جديداً لهذه الظاهرة، بل استمرت النظرة التقليدية التي تقوم على امتلاك الدول الكبرى للأبعاد المادية للقوة، وإغفالها للدول الصغيرة، لكن بعض الاتجاهات الجديدة في الواقعية ظهرت مثل الواقعية البنيوية أو الهيكلية التي برزت في مطلع ثمانينيات القرن المنصرم على يد "كينث والتز" في كتابه نظرية السياسة الدولية و"جورج مودلسكي"، والواقعية الكلاسيكية الجديدة التي ظهرت في تسعينيات القرن الماضي على يد "راندل شويلر" و"جاك سنايدر".

وقد ركزت الواقعية الجديدة على الفوضى في بيئة النظام الدولي لتفسير السياسة الدولية، إذ تجبر الفوضى الدول على الاستزادة من مصادرة القوة للحفاظ على البقاء، فالضغوط التي يفرضها النظام الدولي على الدول من المفترض أن تكون قوية ومباشرة بدرجة تجعل تحركات كل الدول متشابهة بغض النظر عن خصائصها الداخلية، لذلك يفسر سلوك الدول الخارجي بالتركيز على تحليل قوتها النسبية، والكيفية التي تترجم بها هذه القوة في سلوك سياستها الخارجية، بالإضافة إلى فصلها بين السياسة الداخلية والخارجية بالرغم من أن الأخيرة في حالات عدة هي امتداد للأولى[21].

وتعتبر الواقعية الجديدة أن النظام الدولي هو وحدة التحليل الرئيسية وليس الدولة كما في الواقعية التقليدية، إذ شهد العالم في الثمانينيات تنامي ظهور فاعلين جدد من غير الدول مثل الشركات متعددة الجنسيات والمنظمات غير الحكومية، بما مثل تحدياً للواقعية الكلاسيكية، ومع ظهور تطورات دولية جديدة خلال تسعينيات القرن الماضي عجزت الواقعية الكلاسيكية والواقعية الجديدة عن التنبؤ بها خاصة بعد سقوط الاتحاد السوفيتي، وانتهاء الحرب الباردة مطلع التسعينيات بعد أن استمرت لما يقارب من نصف قرن.

وتتمثل افتراضات الواقعية الجديدة حول السياسة الخارجية للدول الصغيرة في التركيز على النظام الدولي كمستوى للتحليل وأن أفكار القادة غير مؤثرة، إذ يترك النظام الدولي مجالاً ضيقاً أمام الدول الصغيرة للاختيار في عملية صنع القرار، ولأن الدول الصغيرة مهتمة بالبقاء، فإنها تلجأ إلى التحالف مع قوى عظمي، وتلعب أفكار النخبة وهوياتها دوراً في تغيير واستمرارية السياسة الخارجية للدول الصغيرة، وتختار الدول التحالفات الدولية وفقاً لتوافق أنظمتها الاجتماعية وأفكارها حول هوية الدولة وليس فقط استجابة للتغيرات في ميزان القوي، وأن الأفكار والهويات يمكن أن تلعب دوراً رئيسياً في الاستمرارية والتغير في السياسة الخارجية للدول الصغيرة، وعلى سبيل المثال فإن السبب الرئيسي للتغير في سياسة جورجيا الخارجية واستمرارها لاحقا كان صعود النخبة الشابة ذات الهوية القومية إلى السلطة وذلك في حربها تجاه روسيا في عام2008[22].

وتركز الواقعية الجديدة أو الهيكلية على عنصر الفوضى في النظام الدولي كنقطة بداية لتفسير السياسة الدولية بدلاً من الطبيعة البشرية، حيث تجبر الفوضى الدول على الاستزادة من مصادر القوة من أجل الحفاظ على البقاء، ونتيجة للضغوطات القوية والمباشرة التي يفرضها النظام الدولي فإن تحركات كل الدول تكون متشابهة بغض

النظر عن خصائصها الداخلية، لذلك يُفسر سلوك الدولة الخارجي بالتركيز على تحليل قوتها النسبية والكيفية التي تترجم بها هذه القوة في سلوك سياستها الخارجية، وتدرك القيود التي يفرضها النظام الدولي من خلال متغيرات وسيطة مثل الأبنية السياسية والبيروقراطية، وتظل التفسيرات الهيكلية هي نقطة البداية في تحليل سلوك الدولة، حيث تقدم المكانة النسبية للدول في النظام الدولي الفوضوي وقدرتها المادية مدخلاً مفيداً لفهم مخرجات سلوكها.

ج. الواقعية الكلاسيكية الجديدة: اهتم بعض المنظرين في الفكر الواقعي الكلاسيكي الجديد بالجغرافيا السياسية، وكيف تؤثر سياسات القوي العظمي على دبلوماسية الدول الصغيرة داخل المؤسسات الدولية وخارجها، ودمجت الواقعية الكلاسيكية الجديدة بين المحددات الداخلية والخارجية في تفسير سلوك السياسة الخارجية للدول، وجادلت بأن القدرات المادية هي التي تحدد مكانتها في هيراركية النظام الدولي، وأن الضغوط القادمة من النظام الدولي تؤثر على السياسة الخارجية للدولة تأثيراً غير مباشر عبر عملية معقدة، حيث يتم ترجمة تلك الضغوط والتعامل معها من خلال متغيرات وسيطة ترتبط بعوامل داخلية مثل إدراك صانع السياسة والبناء الداخلي للدولة.

وترى الكلاسيكية الجديدة عدم وجود علاقة مباشرة بين القدرات القومية للدولة وسلوكها الخارجي حيث يحدد خيارات السياسة الخارجية صناع القرار من خلال ادراكهم للقوة النسبية، وفى الوقت ذاته لا يتمتعون بالحرية الكاملة في توجيه تلك القدرات كما يرغبون، حيث تقيدهم في ذلك العوامل الداخلية، بما يعني أن الدول ذات القدرات المادية المتقاربة من المحتمل أن يختلف سلوك سياستها الخارجية بسبب تباين أبنيتها وهياكلها الداخلية[23]. وتجادل الكلاسيكية الجديدة بأن السياسة المحلية لاتزال عنصراً مهماً في السياسة الخارجية للدول الصغيرة، وتفترض أن الدول تسعى للدفاع عن مصالحها الأمنية طويلة المدي، لكن ذلك قد يسبب عدم تقدير القادة والمجتمع لمصالحها الأمنية في عدم تحقيق أهدافها بسبب الضغط المحلى.

ورغم امتلاك الدولة للمقدرات القومية بما يزيد من فاعلية سياستها الخارجية وقدرتها على التصرف ويوفر قدراً من البدائل السياسية، كما يقول "ايست"، فإن العلاقة ليست طردية، فليس هناك توافق ضروري بين المقدرات وفاعلية السياسة الخارجية؛ فقد تمتلك دولة ما مقدرات دون فاعلية سياستها الخارجية والعكس، إذ أن تأثير المقدرات يعتمد على عنصر الإدراك سواء بالنسبة لصانع السياسة الخارجية في الدولة، أو بالنسبة لصانعي السياسات الخارجية للدول الأخرى، فإذا لم يكن صانع السياسة الخارجية في الدولة قادراً على ترجمة المقدرات القومية لدولته إلى نفوذ خارجي وقادراً على إقناع صانعي السياسة الخارجية في الدول الأخرى بجديته، فإن تلك المقدرات لن تنتج أي أثر في السياسة الخارجية لدولته أو في سياسات الدول الأخرى تجاهها[24].

المحور الثالث: التحوط الاستراتيجي في سياسة الإمارات تجاه إسرائيل وإيران

بدأ ظهور مفهوم التحوط الاستراتيجي في العلاقات الدولية في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، وفيما يلي: توضيح للمفهوم والاختلاف مع مفاهيم أخري كالتوازن والمسايرة، وكذلك توضيح التحوط الاستراتيجي في سياسة الإمارات تجاه إسرائيل وإيران.

أ. مفهوم التحوط الاستراتيجي، وفق تعريف الأدبيات فإنه يعد "مجموعة من الاستراتيجيات التي تهدف إلى مواجهة الأزمات أو الطوارئ، وتجنب أي موقف لا تستطيع الدولة أن تقرر بدائل مثل التوازن أو الانحياز أو الحياد، ويتيح لها تبنى موقف وسط بحيث لا تضطر إلى تفضيل خيار على آخر". وفى تعريف آخر بأنه "إبقاء أكثر من خيار استراتيجي متاحًا ضد احتمال وجود تهديد أمني مستقبلي"[25].

وفى تعريف ثالث وهو استراتيجية ذات شقين وتقوم الدولة بالمشاركة والحماية ضد الدولة المستهدفة، ومزيج من استراتيجية التوازن والمشاركة، بمعنى تعزيز العلاقة الودية مع الدولة المستهدفة وتحقيق فوائد تجارية، وتوفير ضمان أمني من خلال الحشد العسكري أو التحالف مع قوة عظمي أخري، وعادة ما يحدث التفاعل في المجال الاقتصادي، بينما يحدث التوازن في المجال الأمني[26].

ويتضمن التعريف الإجرائي للتحوط أربعة معايير، تقوم بها الدول الصغيرة لاعتبار سلوكها حالة من التحوط الاستراتيجي منها؛ تعزيز التعاون الأمني والدفاعي، والدخول في تحالفات رسمية مع فاعلين مناهضين لسياسات الدولة المهددة، والتعاون السياسي والاقتصادي مع الدولة مصدر التهديد، فضًلا عن استمرار الدولة الصغيرة في تعزيز قدراتها الذاتية، واتباع سياسة الحياد تجاه الأزمات الإقليمية أو الدولية التي تكون الدولة المهددة طرفاً فيها، أو اتباع سلوك يرتكز على الوساطة والمساعي الحميدة[27].

ولافتقار الدول الصغيرة القدرة على ضمان أمنها وعدم قدرتها على التأثير بشكل كبير في النظام الدولي، تتجه إلى استراتيجيات التوازن أو التحوط، إذ يسمح التحوط للدول الصغيرة بتعويض وخفض حجم التهديدات من القوى الإقليمية الصاعدة والدولية، وتهدف الدول الصغيرة من استراتيجية التحوط إلى تعويض الخسائر، أو تحقيق المكاسب، من خلال حماية وتعزيز موقعها الأمني في حال توتر العلاقات مع القوى العظمى في النظام الدولي[28]، حيث تلجأ الدول الصغيرة إلى تعزيز التعاون الاقتصادي، والدبلوماسي، والعسكري مع حلفاء آخرين، بالإضافة إلى تطوير قدراتها العسكرية لمواجهة خصومها.

ويسمح التحوط للدول بتبني استراتيجيات أمنية متنوعة بما يخفض من المخاطر التي يمكن أن تنتج عن تغير ديناميكيات القوة على المستويين الإقليمي والعالمي، وتهتم الدول في استراتيجية التحوط بالنطاق الجغرافي، وتوزيع القوة الإقليمية، وتوازناتها[29]، لذلك ونتيجة المتغيرات بين حين وآخر في منطقة الشرق الأوسط تهتم الإمارات كدولة صغيرة بمراجعة علاقاتها، وإعادة تقييم الخيارات في سياستها الخارجية.

ب. مفهوم التوازن: يعرف "ستيفن والت" التوازن بأنه "التحالف مع الآخرين ضد تهديد سائد، إذ يمثل عدم التكافؤ في القوة تهديدًا للدول الأضعف، لذلك تتجه الدول الصغيرة إلى تأسيس تحالفات دفاعية بالتحالف مع الدول الأخرى (التوازن الخارجي) أو السعي إلى بناء ترسانة أسلحة قوية، وبناء قدراتها العسكرية، أو زيادة إنفاقها العسكري للتطوير

(التوازن الداخلي)، لكن يظل المتغير الأهم هو الخطر المرتبط بالتوازن الخارجي والمتمثل في عدم موثوقية التحالف في حالة تخلي الدولة الأكثر قوة، بما يقود إلى فشل التوازن[30].

ونتيجة للتركيز في هذه الاستراتيجية على الأدوات العسكرية، وإغفال أدوات أخري سواء اقتصادية أو دبلوماسية ظهر مفهوم "التوازن الناعم" بحيث تقرر الدول الضعيفة رفض قبول سيطرة ونفوذ دولة أقوي، وتستخدم أدوات ناعمة دبلوماسية واقتصادية، بينما "التوازن الصلد" يستند إلى تعزيز القدرات الاقتصادية العسكرية وتطويرها من خلال تحسين التكنولوجيا العسكرية، واستيراد الأسلحة، والدخول في سباقات التسلح، والدخول في التحالفات الأمنية والاقتصادية، وزيادة قدرات الدولة العسكرية لتحقيق التوازن مع الدولة المهددة لها عبر بناء مستمر للأسلحة التقليدية وغير التقليدية.

ج. مفهوم المسايرة**Bandwagoning**": بمعنى أن تتجه الدول الصغيرة إلى الاصطفاف أو الانحياز إلى مصدر التهديد، وتختار الدولة أن تكون إلى جانب القوة المهددة، واتباع دولة صغيرة ما مسار دولة كبري في جميع أفعالها وأن يكون دورها ثانوي من أجل ضمان الأمن أو تحقيق منافع اقتصادية[31]. بمعنى الاصطفاف مع مصدر الخطر لكسب الفوائد، وضمان الأمن على حساب الاستقلال الذاتي، وفرص التعاون مع القوى الأخرى، ويكمن الخطر في "المسايرة" **Bandwagoning** في تقويض استقلالية السياسة الخارجية للدولة الصغيرة من قبل الدولة الأقوى التي تسير في اتجاها[32].

ويري "ستيفن والت" أن الدول تتجه لتشكيل تحالفات لموازنة التهديدات، وليس فقط موازنة القوة، لذلك تتحالف الدول معا ضد التهديدات، أكثر من الدخول في تحالف مع الدول المهددة لها، ومن ثم تختار الدول الصغيرة ما بين الخضوع للقوى المُهددة لها أو الموازنة ضدها، وترجع اختيارات الدول الصغيرة إلى عدة اعتبارات منها الظروف الإقليمية ومستوى قوتها، وطبيعة العداء مع القوى المهددة لها، وهناك من يرى أن الدول الصغيرة تجيد المناورة ما بين الخضوع للقوى المُهددة أو الدخول في تحالفات مع دول أخرى ضدها، بينما يرى اتجاه آخر أن الدول الصغيرة تخضع لتهديد القوي العظمى.

وفي ظل نظام دولي فوضوي وفق المنظور الواقعي، فإن الدول الصغيرة تلجأ إلى الدول الكبرى من أجل الحفاظ على أمنها لمواجهة التهديدات الخارجية التي لا تستطيع مواجهتها بسبب ضعف الإمكانات والموارد الذاتية، لذلك تتشابه السياسات الخارجية للدول الصغيرة بمعنى أنها تتبنى استراتيجيات موحدة من حيث كونها خاضعة للتهديد أو موازنة له، إلا أن ذلك ليس اتجاهًا ثابتًا، بمعنى أنها تتبنى استراتيجيات مختلفة لكن جميعها تهدف إلى الحفاظ على البقاء والأمن. من ناحية أخرى لا ترتبط عملية صنع السياسة الخارجية للدول الصغيرة بالضغوط الواردة من السياق الإقليمي والدولي، بل بالعوامل الداخلية في الدولة والتي لها تأثير أكبر من بنية النظام الدولي، بما يقود إلى استراتيجيات مختلفة للدول الصغيرة، لكن استراتيجيات الدول الصغيرة تتشابه في حال تطابق مدركات صانع القرار للبيئة الدولية، ومستوى التهديد الذي تمثله[33].

ونتيجة لتصورات صانع القرار عن البيئة الدولية ومتغيراتها فإنه يحدد الاستراتيجية المناسبة لتحقيق الاستقرار والأمن، وتعد استراتيجية "المواءمة" أو "المحاذاة" استراتيجية

دفاعية تتضمن اعتماد طرق مختلفة للتفاعل على المستوي السياسي، مع الدول والمنظمات الأخرى لتحقيق أهداف استراتيجية للدولة الصغيرة، وتركز الجهود على المستوى الداخلي والخارجي لتعزيز مصالح الدولة وتطوير واستخدام القدرات العسكرية بشكل أحادي أو متعدد الأطراف، وتتضمن خيارات مثل توازن القوى، المسايرة Bandwagoing، العزلة، التحوط[34]، لذلك تتجه الدول الصغيرة في سلوكها إما إلى الانخراط مع القوى العظمى بهدف خلق توازن ضد التهديدات المحتملة أو تطوير استراتيجية التحوط أو البقاء على الحياد أو البحث عن المأوي في إطار التحالف، وتركز نظرية المأوى على إدراك الدول الصغيرة لضعف إمكانياتها مقارنة بالدول الأكبر، ومن ثم تتجه إلى التحالف مع دولة كبيرة أو الدخول في إطار تعاوني متعدد الأطراف[35].

د. استراتيجية الإمارات في علاقتها الخارجية تجاه إسرائيل وإيران:

اتبعت الإمارات سياسة التحوط الاستراتيجي وتنويع شراكتها الخارجية، واتضح ذلك في حفاظها على علاقات تعاونية وودية مع إيران، وإقامة علاقات متوازنة مع إسرائيل والولايات المتحدة كضمان لأمنها، إذ شهدت سياسة الإمارات في المرحلة التي أعقبت ثورات الربيع العربي تحولًا، وعملت الدولة على مقاومة التهديدات الإقليمية، بما عكس تحولًا في نظرة الإمارات لذاتها وللمنطقة، خاصة مع خفض الولايات المتحدة لوجودها العسكري في المنطقة، وانسحابها من الاتفاق النووي مع إيران في يونيو 2018، وما لذلك من انعكاسات على الأمن البحري وإمدادات الطاقة في الخليج العربي، ومضيق هرمز، وخليج عمان، بما قاد الإمارات إلى فتح مجالات للحوار مع إيران بالرغم من كونها دولة مهددة لها.

ومن ناحية ثانية، اتجهت الإمارات إلى توقيع اتفاق التطبيع مع إسرائيل في سبتمبر2020، بهدف تحقيق مصالحها الوطنية ومواجهة التهديدات المختلفة ونظرتها للتحالف مع إسرائيل كضمانة للتعاون الاستراتيجي وتحقيق الأمن الإقليمي، بالإضافة إلى تعميق التعاون مع الولايات المتحدة[36]، وقد استفادت الإمارات في إطار اتفاقيات التطبيع مع إسرائيل، بقيام البحرية الإماراتية بأول مناورة عسكرية مشتركة مع السفن البحرية الإسرائيلية في البحر الأحمر في نوفمبر 2021 بتنسيق مع الأسطول الخامس الأمريكي لمواجهة تهديدات القرصنة.

واتضحت مؤشرات التعاون الإماراتي- الإسرائيلي باستقبال رئيس الوزراء السابق "نفتالي بينيت" في ديسمبر 2021 كأول زعيم إسرائيلي يزور الإمارات، بالإضافة إلى قيام نحو 450 ألف إسرائيلي بزيارة الإمارات منذ توقيع اتفاق التطبيع[37]، وتجدر الإشارة إلى افتتاح الإمارات مجمع للأديان في جزيرة "السعديات" والذي يضم كنيسة ومسجدًا ومعبدًا يهوديًا في 17 فبراير2023[38].

لكن أبعاد الشراكة بين الإمارات والأقطاب المتضادة كإسرائيل وإيران، قد تثير بعض التحديات أمام السياسة الخارجية الإماراتية، خاصة أن كلًا من إسرائيل وإيران ينظر للآخر على أنه تهديد وجودي، ولم ترحب طهران في البداية بقرار الإمارات لتطبيع العلاقات مع إسرائيل ووصفته بأنه غباء استراتيجي، وفى 15 سبتمبر2021 أدانت وزارة الخارجية

الإيرانية اتفاق التطبيع، وكذلك الحرس الثوري الإيراني، الذي وصفه بأنه " حماقة تاريخية من شأنها أن تجلب مستقبلا خطيرًا للقيادة الإماراتية"، لكن تغيرًا حدث في تصريحات لاحقة لنائب وزير الخارجية الإيراني للشؤون السياسية "على باقري" بأن "الجمهورية الإسلامية الإيرانية والإمارات اتفقتا على فتح فصل جديد في العلاقات" وذلك عقب زيارة "طحنون بن زايد" مستشار الأمن القومي الإماراتي إلى إيران في ديسمبر 2021.

وبالرغم من أن الإمارات لديها بعض التوترات مع إيران، على خلفية احتلال إيران للجزر الثلاثة في الخليج منذ أيام الشاه "محمد رضا بهلوي"، واستيلاء طهران على جزيرة أبو موسي في عام 1992 والتي كانت تتشارك في إدارتها مع الشارقة منذ 1971، لكنها قامت بإبعاد المدنيين من جزيرة أبو موسى، وأقامت قواعد عسكرية في جزيرتي طنب الصغرى والكبرى[39]، وتشكل تلك الجزر مناطق حيوية واستراتيجية للدولتين لقربها من خطوط الملاحة الرئيسية.

كذلك ورغم التوترات في العلاقات على خلفية التهديدات الأمنية التي يقوم بها وكلاء إيران تجاه الدول الخليجية، إلا أن الإمارات تجمعها علاقات اقتصادية وتجارية هامة مع طهران، إذ مثلت الإمارات رابع أكبر وجهة للصادرات الإيرانية غير النفطية بقيمة 2.9 مليار دولار في2022[40]، بالإضافة إلى الشراكة التجارية الهامة بين الدولتين، وتطلعهما لزيادة حجم التجارة الثنائية من 15 مليار دولار في العام 2022 إلى 30 مليار دولار في العام 2025، بالإضافة إلى الجالية الإيرانية المقيمة في الإمارات والتي يبلغ عددها نحو 400 ألف إيراني[41]، وتعتمد إيران على الموانئ الإماراتية في التصدير كفرصة منخفضة التكاليف للوصول إلى الأسواق العالمية، كما أن الإمارات وإيران عضوان في رابطة حافة المحيط الهندي للتجارة والتعاون[42].

ومن ناحية أخرى يمكن استنتاج أن الإمارات تتخذ من التطبيع مع إسرائيل سياسة تحوطية تجاه أي تهديدات إيرانية، كون الإمارات تمثل مركزًا هامًا في التجارة والسياحة والاستثمار، وترغب في ضمان استقرارها في ظل اعتبار الولايات المتحدة شريكًا غير موثوق فيه، وعدم مساندتها في مواجهة الهجمات الحوثية، لذلك اتجهت الإمارات إلى فتح الحوار مع طهران في أعقاب الهجمات على ناقلات النفط قبالة سواحل الإمارات، والضربات الصاروخية والطائرات بدون طيار على منشأة بقيق النفطية التابعة لشركة أرامكو السعودية في عام2019 [43].

وبالرغم من توتر العلاقات بين إيران ودول الخليج على خلفية إعدام المعارض السعودي "نمر النمر"، والهجمات على المقار الدبلوماسية السعودية في يناير 2016، اكتفت الإمارات بتخفيض مستوى العلاقات، لكنها أبقت على تمثلها الدبلوماسي في إيران على الرغم من قيام السعودية والبحرين بقطع العلاقات معها[44]، واتجهت إلى الحوار مع إيران عقب الهجمات الإيرانية على السفن في الخليج في مايو 2019 تخوفًا من تكرار الهجمات، وبدأت تسحب قواتها من اليمن في العام ذاته، وخلال العام 2020 قدمت الإمارات مساعدات لإيران خلال جائحة كورونا، ونفذت عددًا من رحلات الطيران الطبية، وحرصت على تعزيز العلاقات التجارية مع إيران، ووقعت مذكرة لتعزيز التنسيق في

مجال الشحن، وارتفع مستوي زيارات المسؤولين الإماراتيين إلى إيران[45]، مثل اللقاء الذي جمع مستشار الأمن القومي الإماراتي "طحنون بن زايد" ورئيس المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني والرئيس "إبراهيم رئيسي" في6 ديسمبر2021[46]، وزيارة أمين المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني "على شمخاني" إلى الإمارات في مارس 2023[47]

وتشير التحركات الإماراتية إلى اتباع استراتيجية التحوط بإقامة علاقات متوازنة اقتصادية وأمنية مع القوى المهددة في الإقليم، بالإضافة إلى حسابات الإمارات المتغيرة فيما يتعلق بعلاقات أكثر براجماتية مع إيران تحقق مكاسب أمنية واقتصادية لها، وجدير بالإشارة إلى أن زيارة المسؤول الإماراتي "طحنون بن زايد" إلى إيران، جاءت عقب اتفاق التطبيع مع إسرائيل، بما بعث رسائل طمأنة إلى إيران، وأن التقارب مع إسرائيل ليست خطوة عدائية تجاه إيران ومن ثم تخفيف الهواجس الإيرانية حيال هذا التقارب، وقد مثلت خطوة إعادة سفيرها "سيف الزعابي" إلى طهران في أغسطس 2022 شاهدًا على تحول في موقف الإمارات بإقامة شراكات متوازنة مع كافة الأطراف بالرغم من التهديدات الإيرانية لها، وأن الاتجاه إلى التطبيع مع إسرائيل لم يمثل عائقًا أمام تعاونها مع إيران، ومازالت الإمارات حريصة على عدم تأثير أي مواجهات بين إسرائيل وإيران على علاقاتها الاقتصادية مع الطرفين.

في ذات السياق، رفضت الإمارات الانضمام إلى تحالف عسكري ضد إيران لمواجهة تهديداتها لدول المنطقة، حيث بدأت الدعوة خلال فترة إدارة الرئيس "دونالد ترامب" لإنشاء تحالف استراتيجي في الشرق الأوسط اشتهر باسم "الناتو العربي" بهدف حماية المنطقة من التهديدات الإيرانية بقيادة واشنطن، وقد صرح "أنور قرقاش" مستشار رئيس الإمارات بتعبيره بقوله "منفتحون على التعاون، لكن ليس الذي يستهدف دولة أخرى في المنطقة وأذكر إيران[48].

على الجانب الآخر، تستفيد الإمارات من الشراكة الاستراتيجية مع إسرائيل بتنويع مصادر تسليحها كنوع من إحداث توازن في قوتها مع القوى المهددة لها، وفى سبتمبر 2022 وافقت شركة "رافائيل الإسرائيلية" لأنظمة الدفاع المتقدمة على بيع نظام الدفاع الجوي "سبايدر" إلى الإمارات لحماية مجالها الجوي ضد الطائرات الهجومية أو صواريخ كروز أو الطائرات بدون طيار، كما تحرص الإمارات على تطوير قدراتها في مجال الاستخبارات والمراقبة والاستطلاع في محاولة لخلق توازن في مواجهة تكنولوجيا الطائرات بدون طيار الإيرانية، لاسيما أن هذا المجال تمتلك فيه صناعة الدفاع الإسرائيلية خبرة تقنية كبيرة[49].

من ناحية أخرى تضطلع الإمارات إلى زيادة استثماراتها في إسرائيل، لاسيما في قطاع الطاقة الإسرائيلي وتتضح مؤشرات ذلك في العرض الذي قدمته شركة "أدنوك" مع شركة "بريتيش بتروليوم" لشراء نصف شركة غاز "نيوميد" الإسرائيلية التي تمتلك 45 % من حقل غاز "ليفياثان"، كما يمتلك صندوق "مبادلة" الإماراتي نحو 11% من حقل "تمار الإسرائيلي"[50]. بحصة تقدر بنحو مليار دولار، بما يُعد استثمار استراتيجي يعزز مصالح

الدولتين في صناعة الغاز الطبيعي، ويحقق للإمارات طريقًا مباشرًا إلى سوق الغاز الأوروبي.

كما قام صندوق الثروة السيادية الإماراتي باستثمار نحو 100 مليار دولار في قطاع التكنولوجيا الإسرائيلي، ومن المرجح تعاون الإمارات مع إسرائيل في مجالات تحلية المياه والطاقة الشمسية وفق تصريحات وزير الطاقة الإماراتي "سهيل المزروعي"[51]. وفي نوفمبر 2021 وقعت الإمارات وإسرائيل والأردن اتفاقية "المياه مقابل الطاقة" والتي ستقوم بموجبها شركة إماراتية ببناء محطة للطاقة الشمسية في الأردن، لتوفير الكهرباء لمحطة إسرائيلية لتحلية المياه، وسوف ترسل المياه إلى الأردن[52]، من ناحية أخري، تتجه الإمارات إلى الدخول في التحالفات الاقتصادية التي تعزز مكانتها كتكتل "I2U2" والذي يضم الإمارات، وإسرائيل والهند والولايات المتحدة الامريكية، للتعاون في مجال الأمن الغذائي والطاقة النظيفة، والتكنولوجيا والتجارة[53].

كذلك وقعت الإمارات وإسرائيل اتفاق الشراكة الاقتصادية الشاملة في 2020 بهدف تعزيز التجارة الثنائية وخفض التعريفة الجمركية على حوالي 96% من السلع المتداولة بين الدولتين، ووصل حجم التبادل التجاري بين الإمارات وإسرائيل في النصف الأول من عام 2023 بنحو 1.55 مليار دولار[54]، وتتعاون الدولتان في مجالات عديدة منها؛ التجارة والاتصالات والطيران المدني، وتضطلعا إلى نمو التعاون الاقتصادي بينهما إلى تريليون دولار بحلول عام2031 [55].

وفى سبتمبر 2020 أبرم البنك المركزي في الدولتين اتفاقية ومذكرة تفاهم تحدد البروتوكولات المصرفية والمالية، ووافق بنك"Hapoalim الإسرائيلي، وبنك "الإمارات دبي الوطني" على تشجيع الاستثمار وتسهيل التحويلات بين الدولتين، وفى الشهر التالي أرسل 250 من رواد الأعمال الإسرائيليين إلى أبوظبي ودبي لتشجيع الاستثمارات، بما دعم وعزز التعاون بين الدولتين في مجالات مختلفة، لكن بالرغم من الإعلان عن إنشاء صندوق بقيمة 10 مليار دولار لتشجيع الاستثمار في القطاعات ذات الأهمية الاستراتيجية في إسرائيل ومنها الطاقة والتصنيع، والمياه والفضاء، والتكنولوجيا الزراعية في مارس 2021، إلا أنه تم تجميده في يوليو 2021 بسبب الاضطرابات السياسية الداخلية في إسرائيل على خلفية الانتخابات[56].

الخاتمة:

ثمة بعض الملاحظات التي يمكن استنتاجها من دارسة سياسة التحوط الاستراتيجي التي تتبعها الإمارات كدولة صغيرة تجاه الأقطاب المتضادة، ربما تُمكن العلاقات الإماراتية مع كل من إسرائيل وإيران من منح الإمارات فرصة كشريك هام للدولتين، بما يُسهم في صياغة شكل أمني جديد في المنطقة بإرسال رسائل ردع لطهران، وربما قيامها بدور دبلوماسي في إدارة التوترات الإسرائيلية– الإيرانية، لكن قد تتعرض الشراكة الإمارتية مع إسرائيل لضغوط في ظل الانتهاكات الإسرائيلية تجاه قطاع غزة، وموقف الإمارات من القضية الفلسطينية، بما يؤثر على صورتها كدولة عربية، والشاهد في ذلك ونتيجة التوترات في المنطقة وكذلك الداخلية في إسرائيل، تأجلت زيارة "نتنياهو" إلى أبو ظبي

والتي كان من المقرر إجراؤها في يناير2023، لكن يبدو أن هناك إصرار إماراتي على المضي قدمًا في استراتيجيتها الخارجية وعدم تخليها عن إسرائيل، وعبر بيانها في 10 أكتوبر2023 حول أحداث عملية طوفان الأقصى التي شنتها حماس على إسرائيل، عن مساندة إماراتية لإسرائيل، فضلًا عن إدانة قتل واختطاف المدنيين الإسرائيليين.

لكن تظل بعض التحديات التي تواجه الإمارات في سياستها الخارجية، في ظل اختلاف أهداف وتوجهات الدول التي تقيم علاقتها خارجية معها، بما يخلق أمام الإمارات صعوبة في تحقيق التوزان بين موقفها تجاه قضايا ما وبين علاقتها مع دول لها مصالح مختلفة تجاه هذه القضايا، ويزيد من هذه الصعوبة تشابك الأزمات وتقاطع وتصادم مصالح الفاعلين في كل أزمة وصراع، إذ قامت بالتطبيع مع إسرائيل وفى الوقت ذاته كانت من بين الدول الرافضة للانخراط في ترتيبات أمنية بمشاركة إسرائيل في مواجهة إيران، وبالرغم من موقفها التاريخي تجاه القضية الفلسطينية إلا أنها اتجهت إلى التطبيع مع إسرائيل وتعزيز الشراكة معها.

وكشفت تحركات الإمارات في بعض الأزمات عن اتجاهها إلى اتخاذ قرار مستقل دون التقيد بمصالح القوى الكبرى، في ضوء إدراكها للتغيرات في النظام الدولي، وفقدان الثقة في مصداقية الولايات المتحدة كضامن لأمن المنطقة، وصعود الصين وروسيا والهند، واستدعى ذلك التفكير في بناء قدرات الدولة واتخاذ سياسات مستقلة لا تعتمد على قوة واحدة أو تسير في ركبها، بينما تتجه إلى إقامة علاقات متوازنة مع كافة الدول تقوم على لغة المصالح، على سبيل المثال رفضت الإمارات والسعودية كأكبر دول منتجة للنفط زيادة إنتاجهما بالرغم من ضغط الولايات المتحدة، كما امتنعت الإمارات عن التصويت على مشروع قرار يدين الحرب الروسية على أوكرانيا بجلسة مجلس الأمن في 3 مارس 2022، كذلك اتجهت لتنويع مصادر التسليح من خلال الإعلان عن تعاقد وزارة الدفاع الإماراتية مع شركة كاتيك الصينية لشراء طائرات من طراز L15، وذلك ردًا على تأخر الولايات المتحدة في تسليم طائرات f35، بالإضافة إلى توقيع صفقة مع روسيا لتطوير طائرة مقاتلة من الجيل الخامس[57]، وهكذا تحاول الامارات بنجاح حتى الآن التغلب على المعضلات المحتملة لتنوع أبعاد سياستها الخارجية باتباع سياسة متوازنة بين الأطراف الإقليمية والعالمية التى تقيم معها علاقات تعاونية.

هوامش الدراسة:

[1] Andrea O Suilleabhain, Defining a Small State**, International Peace Institute**, 2014.p3 Available at: https://bit.ly/40KDJJI , accessed on 7 April 2023.

[2]حسن على الابراهيم، مرجع سابق، ص ص69-70.
[3]المرجع السابق، ص70-75.
[4]المرجع السابق، ص94- 96.
[5]المرجع السابق، ص ص 98-99.

[6] Sverrir Steinsson ,Baldur Thorhallsson, Small State Foreign Policy, in Cameron Thies (ed**) Oxford Research Encyclopedia of Politics,** Oxford University Press, May 2017. P2,10. Available at: https://2u.pw/DMG4t1r accessed on 15 December 2022.

[7] Juliet Kaarbo and Daniel Kenealy, Perspectives on Small State Security in the Scottish Independence Debate, In Andrew W.Neal (ed) **Security in a Small Nation : Scotland, Democracy, Politics,** Open Book Publishers, 2017, available at: https://bit.ly/3VdVzmg accessed on 27 April 2023.

[8] Adam Lupel and Lauri Malksoo, **Small States Commitment to International Law**, International Peace Institute, 2019. P 3-5. Available at: https://bit.ly/3I6ni33 Accessed on 7 April 2023.

[9] Juliet Kaarbo, op.cit, p37.

[10]Randall L.Schweller, The Concept of Middle Power, **center for Strategic and international studies**, 2017. P3-4. Available at: https://bit.ly/3INelvP accessed on 7 April 2023.

[11] Ibid; P5-9

[12] Ibid;p6.

[13]ابتسام الكتبي، **نموذج دولة الإمارات في بناء القوة وتحولات سياستها الخارجية**، (الإمارات: مركز الإمارات للسياسات، 25 يناير 2021) ص11.

[14]Middle East Military Strength (2022), **Global Fire Power**, available at: https://bit.ly/3q9pyNM accessed on 14 August 2022.

[15] 2022 Military Strength Ranking, **Global Fire Power**, available at: https://bit.ly/3elQA1G , accessed on 14 August 2022.

[16] GDP (current US$)-Arab World, **World Bank**, available at: https://bit.ly/3ASOjm3 accessed on 14 August 2022.

[17]عبد الرؤوف مصطفى، تحليل سلوك السياسة الخارجية للدول الصغيرة: دراسة في السلوك القطري تجاه القضايا الإقليمية منذ 1995، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2021. ص 48-49.

[18] Baldur Thorhallsson, Studying small states: A review, Small States & Territories, Vol. 1, No. 1, 2018,pp23-24. Available at: https://2u.pw/npZz3Z6 accessed on 15 December 2022.

[19] Jacqueline Braveboy-Wagner, Opportunities and limitations of the exercise of foreign policy power by a very small state: the case of Trinidad and Tobago, **Cambridge Review of International Affairs**, Vol23, No 3, September 2010. Pp408-410. Available at: https://2u.pw/VQQ5VBZ accessed on 15 December 2022.

[20] Giorgi Gvalia, Thinking outside the Bloc: Explaining the Foreign Policies of Small States, **Security Studies**, February 2013, pp99-102. Available at: https://2u.pw/2P6Nyvb accessed on 10 June 2023.

[21] عبد الرؤوف مصطفى، مرجع سابق، ص 49-50.

[22] Giorgi Gvalia, Thinking outside the Bloc: Explaining the Foreign Policies of Small States, **Security Studies**, February 2013, p103-109. Available at: https://2u.pw/2P6Nyvb accessed on 10 June 2023.

[23] عبد الرؤوف مصطفى، مرجع سابق، ص 51-52.

[24] المرجع السابق، ص54.

[25] Ismail Numan Telci, Mehmet RAKİPOGLU, Hedging as a Survival Strategy for Small States: The Case of Kuwait, **All Azimuth: A Journal of Foreign Policy and Peace**, Volume: 10,NO 2, P215. Available at: https://2u.pw/nr1sRS0 accessed on 18 December 2023.

[26] Yu-Shan Wu, Pivot, Hedger, or Partner: Strategies of Lesser Powers Caught between Hegemons, in **Taiwan and China**, Lowell Dittmer (ed), University of California Press 2017.p 198. Available at: https://2u.pw/hs6jGeq accessed on 23 December 2023.

[27] عدنان عبد الله العنزي، التحوط الاستراتيجي في السياسة الخارجية للدول الصغيرة دراسة حالة الكويت، **مجلة وادي النيل للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية والتربوية**، المجلد 33، العدد 33، يناير 2022، ص 780. متاح على: https://2u.pw/jyfl0ED تاريخ الدخول 29 نوفمبر 2023

op cit, P215. [28] Ismail Numan Telci, Mehmet RAKİPOGLU,

[29] Ibid, p 220.

[30] عدنان عبد الله العنزي، مرجع سابق، ص781.

[31] عدنان عبد الله العنزي، مرجع سابق، ص 782-783

[32] عماد مؤيد جاسم، السياسات الخارجية للدول الصغرى: المقاربات التفسيرية والعوامل المؤثرة، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، المجلد11، العدد 40، 2022. ص 54 متاح على: https://2u.pw/73gGPrR تاريخ الدخول 18 ديسمبر 2023.

[33] المرجع السابق، ص 55-56.

[34] المرجع السابق، ص 58.

[35] المرجع سابق، ص66.

[36] Ebtesam Al Ketbi, Contemporary Shifts in UAE Foreign Policy: From the Liberation of Kuwait to the Abraham Accords, **Israel Journal of Foreign Affairs**, 2020. P6-7.Available at: https://2u.pw/ozfDEOi accessed on 29 November 2023.

[37] Sanam Vakil, Neil Quilliam, The Abraham Accords and Israel–UAE normalization**, Chatham house**, 28 March 2023,p37. Available at: https://2u.pw/1bSWV6b accessed on 24 December 2023.

[38] Leonardo Jacopo,op.cit.

[39] نهلة صبار، القوة والتخطيط الاستراتيجي وأثرهما في مكانة الدولة عالميا الإمارات نموذجاً، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم، 2011. ص94. متاح على: https://2u.pw/QDkSFM5 تاريخ الدخول 18 ديسمبر 2023.

[40] Mohammed Barhouma, op.cit.

[41] Joshua Krasna, Big Changes in United Arab Emirates Foreign Policy, **Foreign Policy Research Institute**,18 April 2023, Available at: https://2u.pw/uY9E3eK accessed on 30 December 2023.
[42] Banafsheh Keynoush, op.cit.
[43] Danny Citrinowicz, op.cit.
[44] Banafsheh Keynoush, Diplomacy With Iran: Opportunities and Risks for the UAE, **The Arab Gulf States Institute in Washington**,26 February2021, Available at: https://2u.pw/m4I0QBe accessed on 24 December 2023.
[45] Yoel Guzansky, Changes in United Arab Emirates Foreign Policy: Significance for Israel and the Region, **The Institute for National Security Studies,** 1 June 2021, available at: https://2u.pw/tMSkY96 accessed on 20 December 2023.
[46] Courtney Freer, Qatar and the UAE in Peacemaking and Peacebuilding, **LSE Middle East Centre**, March 2022,p14. Available at: https://2u.pw/2iT9r4x accessed on 22 December 2023.
[47] Sanam Vakil, Neil Quilliam, op.cit.
[48]ناتو شرق أوسطي.. بين ما تريده إسرائيل والمزاج السائد في دول الخليج تجاه إيران، **سي ان ان عربي**، 18 يوليو 2022، متاح على : https://2u.pw/gnaau تاريخ الدخول 30 ديسمبر 2023.
[49]Sanam Vakil, Neil Quilliam,p31.
[50]Joshua Krasna,op.cit.
[51] Lakshmi Priya, Changing Foreign Policy of Smaller Gulf States A Case Study of the UAE, **Indian Council of World Affairs**, October 2022,p32،34. Available at: https://2u.pw/TjXVEpv accessed on 30 December 2023.
[52]Katherine Bauer, Israel-UAE Economic Cooperation Has Deep Roots and Broad Dividends, **The Washington Institute for Near East Policy**, 8 March 2022. Available at: https://2u.pw/LoKKiuT accessed on 30 December 2023.
[53] Mohamed Maher, Two Years On, the Abraham Accords Bear Fruit, **The Washington Institute for Near East Policy,**26 October 2023. Available at: https://2u.pw/DAX633U accessed on 31 December 2023.
[54] Leonardo Jacopo, The Abraham Accords at Three: A Complex Symphony of Emirati-Israeli Relations, **Gulf International forum**,19 March 2023. Available at: https://2u.pw/F4NC5cK accessed on 31 December 2023.
[55]Lakshmi Priya, op.cit. p57.
[56]Sanam Vakil, Neil Quilliam, op cit, p41.
[57]جلال نصار (محرر)، انعكاسات الأزمات الدولية على الشرق الأوسط، (القاهرة؛ **المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية**، يونيو 2022) ص 27.